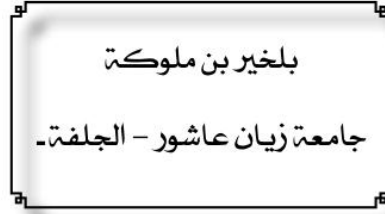


قيم المجتمع الجزائري بين الأصالة والتغريب



مقدمة:

إن ما أصبح عليه المجتمع الجزائري من تبنيه لقيم ثقافية واجتماعية، لا تمت بأية صلة لمقوماته الأصيلة، التي عرفها وتمسك بها لعصور عديدة ، يعود لعدة أسباب تراكمت بتركز لفترات متفاوتة، عمل أصحابها بدون ملل أو كلل على تثبيتها بقوة الإكراه تارة وبوسائل الإغراء تارة أخرى، ابتداء من الاحتلال وانتهاء بأعوانه وعملاءه الذين رفعوا من وراءه مهمة تثبيت هذه المكتسبات الثقافية والاجتماعية، بل وعملوا على المحافظة عليها ونشرها وتطويرها في المجتمع ، بدعم وتشجيع مطلقين من الدول الاستعمارية السابقة. وهكذا وجد مجتمعنا نفسه بين تيارين متضادين، الأول الوطني الأصيل المتبني والداعي للعمل والتمسك بقيم الأصالة النابعة من مكوناته والمتجذرة في تاريخه النابع من حضارته العربية الإسلامية، الثاني المتنكر لكل ذلك والداعم لإحلال قيم غريبة عن المجتمع لتصبح هي المثل الذي يحتذي به، والغريب في الأمر أن الأخير أصبح هو

المسيطر على جوانب المجتمع، ويعمل على محاربة وعرقلة كل ما هو أصيل ، بل إلى إحداث شرخ بين أبناء المجتمع الواحد، حتى وصل إلى حد التهميش وممارسة أنواع من أساليب الضغط القهري ، وتطور الأمر في أحيان عديدة من العنف اللفظي إلى العنف الجسدي والعنف المضاد.

مفاهيم عن القيم

إذا راجعنا ما يمكن أن يرادف هذه الكلمة في اللغة الغربية لوجدنا كلمة «ETHIQUES» باللغة الإنجليزية التي تدل على مجموعة قواعد السلوك، كما نجد كلمة «VALEURS» باللغة الفرنسية، ومن معانيها ما يعتبر حقاً وجمالاً وخيراً، طبقاً لمعايير شخصية أو اجتماعية، ويوظف كمعيار ومرجع لمبدأ خلقي.

أما ما تشير إليه الكلمة، وتوحي به ظلالها في اللغة العربية، فالقيم جمع قيمة، وهي ما يكون به الشيء ذا ثمن أو فائدة، يقول المثل العربي «قيمة كل امرئ ما يحسنه».

وتشير القيمة إلى الخصلة الحميدة، والخلّة الشريفة التي تحض الإنسان على الاتصاف بها، كحرصه على اقتناء الأشياء ذات القيمة الثمينة والاحتفاظ بها، والقيمة ثمن الشيء الذي يقوم مقامه، فتبعاً لهذا الأصل اللغوي فإن القيم هي تلك المبادئ الخلقية التي تمتدح وتستحسن وتذم مخالفتها وتستهج، وباختصار فهي تلك السجاياء الكامنة في النفس، وهي أيضاً المظهر الخارجي لتلك السجاياء (غيث، 1979، ص 88 إلى 110).

عرفت القيم عدة تعريفات نذكر منها تعريف «كليمان» الذي حددها في مجموعة من الفلسفات والافتراضات والمعتقدات، والمبادئ والتوقعات، والاتجاهات وقواعد السلوك، التي تجعل أي مجتمع مترابطاً في شكل وحدة متماسكة، كما صنف «سبرينجر» القيم إلى قيم نظرية، وهي تلك المتعلقة بالبحث والكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر، وقيم اقتصادية، وتتعلق بكل ما هو نافع ومحققا للكسب المادي، وقيم جمالية وتتمثل في الاهتمام بتحقيق التناسق والانسجام الشكلي، والقيم السياسية وتعني الاهتمام بالسيطرة وقيادة الآخرين، وممارسة عوامل الضغط عليهم. أما عند مفكرين آخرين فالقيم هي نتيجة تفاعل مجموعة من الأفكار والخبرات والتجارب، مما يؤدي إلى إيجاد نظام من الأحكام والآراء الثابتة نحو مختلف جوانب الحياة، ومن جهة ثانية فإن مضمون القيم لدى الأفراد، يتغير حسب المحيط الاجتماعي والثقافي الذي يعيشون فيه، والثقافات التي يحتكون بها. أما القيم الاجتماعية فيمكن تعريفها بأنها اهتمام الفرد بالآخرين وتقديم يد العون لهم، باعتبارهم غايات يسعى لخدمتها، أما بخصوص القيم الدينية فتتركز خاصة على علاقة الفرد بربه، وتأمل ملكوته وسعيه لإتباع تعاليمه الدينية، وتطبيقها في واقعه المعاش ومعاملة الآخرين معاملة طيبة كما يرضاها الله عز وجل، (Duprez, Gadrey, Simon, 2004,p248), (Ferréol, Cauche

لاشك أن ما نعانیه الآن من مشكلات كثيرة في حياتنا اليومية، على صعيد الأفراد ومن

خلاله على صعيد الوسط الاجتماعي ، الذي نعيش فيه من جهة وعلى صعيد الحياة المؤسساتية في العمل من جهة ثانية، مرجعه الأساسي وجود اختلال كلي وكبير في منظومة القيم والسلوك. فالإنسان هو أساس كل شيء الأمر الذي يوجب علينا أن نعطينه جل اهتمامنا وعنايتنا منذ نشأته الأولى في البيت، بتربيته التربوية الصالحة وبتلقينه القيم والمثل والأخلاق الكريمة، كحب العمل والتفاني فيه، وإيثاره الغير على نفسه ، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وكل ما يصب في فعل الخير ، والتي ستشكل في النهاية مجموعة من القيم والمثل الأخلاقية الحميدة، التي ستعكس إيجابا على سلوكياته وتصرفاته في المجتمع انطلاقا من بيته وانتهاء بالمجتمع الذي يعيش فيه. وعلى العكس من ذلك فإذا ما أهملناه ولم نغرس فيه الخصال الحميدة ، وتركناه عرضة لاكتساب مجموعة من القيم والسلوكيات الأخلاقية ، كسيطرة الذات وحب الأنا وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، والتعاس عن العمل، واعتباره فرصة لتحقيق مآربه وأهدافه الشخصية، وعدم الاكتراث بالآخرين ، والتي من حيث النتيجة ستشكل مجموعة قيم وسلوك وذهنيات وتصرفات غير سوية، والتي ستعكس بدورها سلبا على المجتمع، وبالتالي هذا كله سيؤدي إلى نشر الفساد واستشرائه في المجتمع، وإلى هدر كل طاقته، التي يعتبر الإنسان هو أحد بل أهم عناصرها ومواردها، فإذا تحلى هذا الإنسان من خلال تربيته ورعايته بالقيم والسلوكيات الأخلاقية واندمجت كلها مع ما اكتسبه من تعليم وتأهيل وتدريب وإيمانه بقدراته وإمكانياته، وبتفاعلها مع حبه لمجتمعه ووطنه ورغبته في الانجاز والتميز، وصولا للإبداع من خلال استخدامه لبقية عناصر التنمية المتاحة له ، سنصل بالنتيجة إلى مجموعة من القيم والمثل والسلوكيات، المتعلقة بالعلم والعمل وحب الوطن والإخلاص والتفاني، والتي ستؤدي بدورها القضاء على الفساد المستشري في المجتمع من جهة، وستشكل الأساس المتين والحافز القوي نحو التطور والتقدم في المجتمع من جهة ثانية (بن نبي، 1986، ص 89).

التراكم التاريخي للقيم بالمجتمع الجزائري

يعود امتداد القيم الأصيلة للمجتمع الجزائري إلى عهد الفتوحات الإسلامية الأولى، ذلك المجتمع الأمازيغي المنغلق على نفسه، والرافض لكل تغيير بسبب اقتناع أفرادهم بتقاليدهم التي ولدت لديهم قيما لا يمكنهم التنازل عليها ، ورغم مقاومتهم الشديدة للفاتحين إلا أنه في الأخير اقتنعوا بالقيم الأصيلة التي أتى بها دين الله. وهكذا نشأ مجتمع فاضل في كل المغرب العربي استطاع بفضل أخلاقه وقيمه الثقافية والاجتماعية ، أن يتجاوز حدوده

ليصل إلى أوروبا ويرفع لواء العلم والحضارة هناك لعدة قرون.

مع سنة 1830 بدأت تلوح أطماعا مادية وأحقادا روحية آتية من أوروبا ، ضد الولايات العثمانية بشمال إفريقيا ، انتهت بغزو فرنسا للجزائر واحتلالها بكل ما لديها من وسائل قمع واستغلال، وبدأت في العمل علي هدم مكونات المجتمع التي كانت قائمة ثم راحت تهيكله من جديد بما يتلاءم ومصالحها، وهنا تجدر الإشارة بان الهدف من الاستعمار هو تحييد الفكر الإسلامي الحامل للفكر العقلي، وتهديم كل ما يرمز للمؤسسة الدينية، بحيث تم تحويلها إلى أداة منتجة للفكر الخرافي، المساعد على نشر السذاجة المؤدية إلى الخضوع، ومحاربة النخبة الدينية المتنورة، المنتجة للخطاب الديني الثقافي ، وحولتها لمجرد تابع للآلة الفرنسية المشوهة لثقافة المجتمع الجزائري.

أنتجت الحالة الاستعمارية الاستيطانية الطويلة في الجزائر 132 سنة مجتمعا جديدا، من سماته الفقر والحرمان الاقتصادي والثقافي ، اللذان مسا أغلبية مكوناته بعد عمليات نزع الملكية العنيف والواسع الذي تعرضت له الكثير من الفئات الاجتماعية الريفية على وجه التحديد، وهو ما أنتج حالة من التهميش والتشريد الواسعة التي مست المدن والأرياف على حد سواء، كما أن الحرمان الثقافي من منابع العلم والمعرفة لم تشذ عن خصائصه الكبرى هذه، إلا بعض الفئات القليلة المرتبطة عضويا بالظاهرة الاستعمارية التي استغلت مواقعها لتحسين وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية بالاستحواذ وبمختلف الأشكال على ملكيات زراعية كبيرة ومتوسطة، لان الاستفادة من المدرسة الكولونيالية كان من الاستراتيجيات المفضلة لدى هؤلاء³، واستطاعوا أن يفرضوا أبناءهم في الكثير من مواقع السلطة، بعد الاستقلال ضامنة بذلك الكثير من شروط إعادة الإنتاج. لقد كان خيار الاشتراكية بخصوصياتها المعروفة ، في تلك الفترة وسيطرة الدولة على السياسية والاقتصاد من السمات التي أثرت على التركيبة الاجتماعية والتحولات التي ستعيشها الجزائر لاحقا. تميز الوضع العام حينها والاقتصادي خاصة بتبعيته الشديدة للمستعمر ، فأصيب بالشلل عند ذهاب الإطارات الأوروبية، وفرار رؤوس الأموال، مع ضعف الصناعة وضالة المؤهلين في هذا القطاع وتدهور القطاع الفلاحي، أما على المستوى الاجتماعي تناقص العمل وانتشار البطالة والأمية بشكل كبير، وتدهور الوضع الصحي، وتضاعف الحالات الاجتماعية من فقر وحرمان، وتسارع وتيرة الهجرة الريفية. إن الخيار السياسي بعد الاستقلال مثله مثل التركة الاستعمارية الطويلة، كان له الأثر الأكبر على نوعية وحجم التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تمت بعد الاستقلال، فقد كان

خيار الاشتراكية ، من السمات التي أثرت على خصائص التركيبة الاجتماعية، هذه التجربة التاريخية الجماعية بمختلف مراحلها الكبرى الاستعمار ، فترة الحركة الوطنية، الثورة، أفرزت الكثير من الخصائص التي ميزت الثقافة الشعبية للمجتمع، فسادت جذور الماضي عند المطالبة الاجتماعية، كما عمت نظرة المساواتية الرافضة للتمايز الاجتماعي، المستهجن من قبل هذه الثقافة، بعض هذه القيم السائدة اجتماعيا التي سنجد لها طيلة المرحلة الأولى بعد الاستقلال، قيم بلورت فيما بعد ذلك محتوى اجتماعي ريعي اقتصادي ساد لتمتد آثاره إلى الوقت الحاضر، قيم ظهرت في ممارسات اجتماعية بين مختلف شرائح وطبقات المجتمع، وفي تعاملات يومية» (Guerid, , 2007, p127).

انعكاس تغير القيم

إن واقع أي مجتمع ما هو إلا انعكاس لتراكمات ثقافية عبر تاريخه، من هنا فقد حدث للمجتمع الجزائري أثناء الحقبة الاستعمارية تحطيما شبه كلياً، لمقوماته الثقافية امتدت آثارها إلى ما بعد الاستقلال، بحيث أفرز نخبا ظلت تتصارع فيما بينها، واستطاعت الفئة المتشعبة بالثقافة الغربية، السيطرة على الحكم وفرض نماذج غريبة على المجتمع مبنية على تقمص العقلية الأوروبية وليس ذاتها، هذه التحولات التي غيب فيها وما زال الفرد الجزائري في الأخذ بثقافته ورأيه ، والعمل بأفكاره وإشراكه في أهم القرارات الخاصة به وبمصيره.

إن الأزمة التي تهدد كيان المجتمع اليوم تضرب بجذورها في الماضي التاريخي البعيد بحيث تعود بالنسبة للكثير إلى فترة الاحتلال، ثم إلى مرحلة الحرب التحريرية وثبتت واقعيا في السنوات الأولى من الاستقلال.

ولمن يتأمل واقع المجتمع الجزائري اليوم يلحظ بكل سهولة، أن الجزائر انقسمت بالفعل إلى قسمين، بشعبين مختلفين كل الاختلاف ، من جهة جزائر المتمسكين بالثقافة الغربية والمسيطرين على المناصب الحساسة في الدولة، والمهمشين للبقية ، المتنكرين للغتهم وأصالتهم، مع دعوتهم إلى لائكية بدون معنى، وديمقراطية بلا أساس، وتعددية سياسية شكلية، وليبيرالية اقتصادية فوضوية، أما الجزائر الثانية فهي الأصالة، وهي الجزائر التي بشرت باسترجاعها جبهة التحرير الوطني ليلة أول نوفمبر 1954، وقد صيغ ذلك في عدد من الوثائق التاريخية⁴، ودعم ذلك بما ترتب عن مشروع قسنطينة الاقتصادي والاجتماعي من

نتائج، الذي أعلنت عنه فرنسا في 02 أكتوبر 1958، لتجفيف منابع الثورة، بسبب رفض أطراف الشعب الجزائري له لأنه لم يكن نابعا من أصالته وفي غير صالحه، رغم المغريات الاجتماعية والاقتصادية التي أتى بها، لكن عدم الاستقرار السياسي في السنوات الأولى للاستقلال، وضعف الدولة المنهكة بالنزاعات بين مختلف القوى السياسية والعسكرية من أجل السلطة، حال دون بلورة مشروع اجتماعي أصيل يحظى بالإجماع، إذ اتضح أنه أثناء الثورة التحريرية قامت النخبة الثورية باستغلال الدين، كخطاب تعبوي لتوحيد الشعب لخدمة العمل المسلح، وغداة الاستقلال تم إقحام ثقافة المجتمع الجزائري في مجال الصراع السياسي بين ثلاث كتل رئيسية، تمثلت في أولئك المتشبعين بالثقافة الغربية، والتي لا تري حلا لمشاكل المجتمع إلا بتقمص العقلية وليس الذات الأوروبية، والثانية التي تطمح لإصلاح المجتمع، من خلال عملية استثمار واسعة في كل المجالات، أما الثالثة فلا مخرج عندها لما آل إليه المجتمع، إلا بالرجوع إلى الذات الحضارية من خلال اللغة والدين والتاريخ، ومن هنا دخلت ثقافة المجتمع في حلبة صراع بين ثلاث قوي هي نخبة مثقفة بثقافة غربية، وقوة الصناعيين، وقوة تمثل الإصلاحيين المتبنية لثقافة المجتمع (عروس، 2008).

بعد الاستقلال الوطني، وجدت الجزائر أمام وضع كارثي اجتماعي واقتصادي موروث عن الاستعمار الفرنسي، مما أدى إلى دخول السياسيين والعسكريين آنذاك في صراع على الحكم انتهى بمسك زمام الحكم من طرف النخبة المتشعبة بالثقافة الغربية، وفرضها بالتعاون مع الصناعيين نموذجا تغريبيا معينا غابت فيه إرادة الشعب، واستثنت فيه قيمه الاجتماعية والثقافية الأساسية النابعة من قناعاته الأصيلة المتجذرة عبر التاريخ، فعوضا أن يتم تحديد الإطار الأساسي الثقافي والاجتماعي الأصيل للمجتمع، ليكون المرجع الموضح للقيم الحقيقية المشتركة بين أبناء المجتمع النابعة من دينه، وتقاليدته وخبرته، ومن معاشته لأحداث ومحطات تاريخية مر بها، ولا بأس من تطعيمه من حين لآخر بمكتسبات محمودة تصب في الصالح العام، من شأنها أن تسهم في معالجة النقائص والدفع إلى التطور والرقى، فقد تم اعتماد من طرف النخبة الحاكمة مشاريع اجتماعية واقتصادية غريبة، وسياسات غير مدروسة، مع محاولة تطبيقها بدون تمهيد ولا متابعة وبلا تفكير في كل جوانب المجتمع، وكانت النتيجة فشلها لأنها استندت على أسس مبنية على قيم وثقافات اجتماعية لشعوب أخرى، لها ماضيها وتاريخها وإسهاماتها وتقاليدها بلورتها في مشاريع اجتماعية واقتصادية، تصلح للتطبيق على مجتمعاتها، لأنها نابعة من

تاريخ شعوبها ومن قناعتهم، ولا تصلح لمجتمعنا لأنها وبكل بساطة غير نابعة من روافد ثقافته وقناعته، وقيمه الأصيلة، وإذا ما تظاهر في أحيان عديدة بالعمل بها فإنما ذلك يتم بمجاعة ومسايرة سطحية بهدف قضاء مصلحة ظرفية، دون اقتناع فعلي أو

عن سذاجة عابرة سرعان ما يكتشف زيفها بمرور الزمن (HARBI, 1993, p 327).

انتكاسة عدم العمل بالقيم الحقيقية المجتمع

إن ثقافة المجتمع الجزائري تلعب فيها قيم التأصيل دورا هاما، وبما أنه ومنذ القديم تبنى قيما دينية أصيلة، فإنه ورغم خضوعه طيلة فترة استعمار مدمر حاول عدة مرات طمس هويته والقضاء على ثقافته، إلا أنه صمد في وجه التشويه والتغريب الذي مورس ضده، وهذا ما يجعلنا نقول إن النقطة السوداء التي تحملت الجزائر تبعاتها عقودا من الزمن، هي تغييب القيم الاجتماعية والثقافية، النابعة من مقومات الشعب، تلك القيم البسيطة والموروثة عن الأجداد التي أعجب بها الأعداء، والتي ضمنت لقرون من الزمن الحياة الكريمة المليئة بالتكافل والتضامن لأفراد مجتمعنا. مباشرة بعد الاستقلال دب التغيير القيمي في شؤون حياة مجتمعنا، بالرغم من التفاؤل الذي صاحب مسيرة الثورة، الناتج أساسا عن تبني القيم الأصيلة، بل والعمل بها والمستمدة من الدين الإسلامي، ومن ترجمتها في الواقع إبان حقبة الاحتلال والتي ولدت اللحمة والمآخاة والتكافل، بحيث كانت الحافز للكثيرين للانضمام للعمل المسلح من أجل تحرير الوطن، ثم بناء مجتمع له أساس اجتماعي متين متأصل ومتحصن ضد عوامل وثقافات غريبة عنه، فكانت المحرك الأول للثورة. بعد الاستقلال سعت النخبة الحاكمة إلى مواصلة قطع كل القيم والأخلاق التي دأب في السابق الاستعمار على تدميرها، والتي كان لها دورا أساسيا في ربط الحركة الثورية بالموروث التاريخي والحضاري الأصيل للمجتمع، فنشأ جيل يفتقد التواصل مع ماضيه الحضاري، ولما اجتاحت المد الثقافي العالمي لم تكن لديه حصانة تجاه ذلك، فقاده الفراغ الناتج عن ذلك إلى البحث عن مرجعيات بديلة.

فبتقليد أعمى للغرب بتبني الذات وليس العقلية الأوروبية، أي الذهاب مباشرة إلى القشور والتمسك بها، ولدت قيودا وتصورات جامدة مكان قيم أصيلة ظلت تتضاءل

وتندثر بعد ما أصابها تشوه عرفه المجتمع الجزائري منذ خضوعه للمحتل الفرنسي

الذي قام وعلى مدار عشرات السنين، على هدم وتدمير وطمس كل مقوماته وخصوصا

الروحانية، هذا التشويه امتدت آثاره إلى ما بعد الاستقلال، بحيث أفرز عددا من النخب ظلت تتصارع فيما بينها، واستطاعت الفئة المتشعبة بالثقافة الغربية، السيطرة على مقاليد الحكم وفرض نماذج من الحكم غريبة عن المجتمع الجزائري، وتنكر واضح للإرث الحضاري المتجذر في المجتمع، هذا المجتمع الضعيف أصلا والباحث عن هويته وقيمه المفقودة، وهنا نذكر المراحل والذي مست لحد كبير تركيبة المجتمع، ابتداء بتبنيه نهجا اشتراكيا لا يمت للواقع الجزائري بصلة لأنه غير نابع منه، والذي أفرز مع مرور الوقت نظرة اتكالية بقضاءه على إسهامات الفرد في النموذج الاجتماعي، وباقرار فشله خاضت الجزائر وبنفس الأخطاء تجربة أخرى دون الرجوع للشعب، تمثلت في تبني النهج الليبرالي نتج عنه زعزعة للنظام ككل جراء الوضعية الاجتماعية الصعبة التي آل إليها المجتمع، كل هذه التحولات التي غيب وما زال فيها الفرد الجزائري في الأخذ برأيه، والعمل بأفكاره وإشراكه في أهم القرارات الخاصة به وبمسيرة مجتمعه.

وجدت الجزائر نفسها بعد نيلها الاستقلال السياسي بين خيارين اثنين إما الاشتراكية، أو خيار الرأسمالية، ظنا منها أنه لا يوجد خيار ثالث، وهذان الخياران لم يأتيا صدفة بل صدرا عن "قابليتها للاستعمار"، لقد حصرت نخبتها الحاكمة فكرها في هذين البديلين، ولو أنها فكرت مليا وبعيدا عن المصالح الشخصية، التي تحكممت في قراراتها السياسية لوجدت الخيار في حل ثالث، ولربما كان هذا الحل أفضل من أحكام كارل ماركس ومبادئ آدم سميث، فغداة الاستقلال مباشرة، وجد مجتمعا مقتصرًا على الاستهلاك بدل الإنتاج، لقد صنع الاستعمار من الجزائري فردا لا يفكر إلا في بطنه، وهمه الوحيد هو في كيفية تلبية رغباته المادية، ولا يفكر أبدا في الوسائل التي تمكنه من الخروج من وضعيته مقلدا حاجات غيره، طبقا لمقولة ابن خلدون "المغلوب مولع باتباع الغالب"، وبذلك اتجه نحو تكديس الأشياء بدل البناء، وظاهرة التكديس أدت إلى التمدن لا إلى الحضارة، التمدن يمكن صناعته في لحظة معينة، إذ يكفي أن نرتدي ملابس غربية، ونظارات غالية، ونحمل هاتفا نقالا من نوع رفيع، ونتكلم بلغة غيرنا، لنحطم الرقم القياسي في التمدن، لكن رغم كل ذلك سنظل نحمل في ذواتنا أفكارا لا تحرك المجتمع، وعقلا ضيقا لا يتعدى الأفق، ولا نبني الحضارة التي تصنع منتجاتها، وهنا لو حاولنا عكس المعادلة، وحاولنا صنع حضارة من منتجاتها، فسيكون هذا بكل بساطة من قبيل وضع المحراث أمام الثور، وعليه فالمجتمع الذي لا يصنع أفكاره، لا يمكنه صنع المنتجات لاستهلاكه، ولا المنتجات الضرورية لتصنيعه، ولا يستطيع في عهد التشييد أن يُشيد

بالأفكار المستوردة أو المفروضة عليه من الخارج ، ومن ثم تصبح التبعية والركود والجمود ليسا من عوامل التقهقر والتخلف فحسب ، بل ومن عوامل الفناء، والخروج من التاريخ، إن التنمية الاجتماعية التي لا تأخذ الإنسان بعين الاعتبار تبوء حتماً بالفشل، فالنهضة الاجتماعية يجب أن تتضمن الجانب الذي يجعل من الإنسان القيمة الاجتماعية الأولى التي تتحقق بها خطة التنمية ، ولهذا فعلى العالم المتخلف أن يغير وجهة الاستثمار بتغيير مفهومه ليحوّله من "العمل نتاج الاستثمار" إلى "الاستثمار نتاج عمل"، ذلك أن المعادلة الأولى ذات طابع مالي، في حين المعادلة الثانية ذات طابع اجتماعي، فالمعادلة الأولى تتطلب استثمار رؤوس أموال أجنبية، كما يحدث حالياً في البلاد العربية، في حين تترجم المعادلة الثانية مبدأ الاعتماد على الذات، فالمجتمع الحقيقي يُقيم علاقات استثمار تدعو إلى التعايش الاجتماعي، وليس على المصلحة الذاتية التي تؤدي للانفجار.

لقد أصبح الفرد الجزائري ملزماً بتنفيذ الأوامر مهما كانت طبيعتها ، بدل الالتزام بالقيم لأجل هدف سامي ، رغم معرفته التامة بها، وإقرارها بقلبه مع عدم قدرته على تطبيقها بجوارحه وسلوكه (بن نبي، 1986، ص36 إلى 45).

لننتقل إلى واقع مجتمعنا ولنستطلع نماذج من القيم الدخيلة والغريبة ، التي أصبحت مثل الوباء، لكن مأساة المآسي أن الوباء منتشر ليس بشكل واسع فقط، وإنما أصبح مستحكماً وسارياً في شرايين المجتمع، فالذي نهب البنوك ليس للصوص ، وإنما المسييرين ذوو مستوى، والذي أصبح يخرج المريض من المستشفى العمومي ويوجهه نحو مراكز صحية معينة لإجراء عملية جراحية نظير مقابل مادي يحمل بعضهم رتبة بروفيسور، والذي يبتز الطلبة حتى يخضعهم لنزواته للحصول على النقاط التي تمكنهم من النجاح في الامتحانات هو أستاذهم، وهل يوجد بلد في العالم يخاف فيه المصلي من سرقة حذاءه عندما يدخل بيت الله، نعم يخاف الجزائريون وهم داخل المساجد على أحذيتهم وليس على أموالهم، لكن هل يوجد عندنا ذوو ألباب وأخلاق وقيم، بعد أن أصبحت مأساة مأساتنا في نخبة نخبنا.

نماذج عن القيم المجتمعية الأصيلة

ينتمي حمدان خوجة إلى عائلة جزائرية عريقة، كان خاله الحاج محمد ، أمينا سكة قبل الاحتلال الفرنسي، أما والده عثمان فكان فقيهاً. ولد حمدان سنة 1773، حفظ القرآن و بعض العلوم الدينية على يد والده، ثم دخل المرحلة الابتدائية، التي نجح فيها

بتفوق فأرسله والده مكافأة له مع خاله برحلة إلى اسطنبول سنة 1784م، ثم انتقل إلى المرحلة العليا حيث تلقى فيها علم الأصول والفلسفة وعلوم عصره.

بعد وفاة والده شغل مكانه كمدرس للعلوم الدينية، لمدة قصيرة ثم مارس التجارة مع خاله ونجح فيها، حيث أصبح من أغنياء الجزائر، مما فتح له المجال القيام بعدة رحلات إلى أوروبا، وبلاد المشرق، ومنها استطاع تعلم عدة لغات كالفرنسية، والإنجليزية مما ساعده على التفتح وتوسيع معارفه والتعرف على العادات والتقاليد، والأنظمة السياسية السائدة في تلك البلدان. أثناء الحملة الفرنسية على الجزائر ساهم بكل ما لديه للدفاع عن مدينة الجزائر، وبعد الاحتلال الفرنسي اشتغل كعضو في بلدية الجزائر، وفيها حاول الحفاظ على ما تبقى للجزائريين من ممتلكات، حيث رفض تسليم عدة مساجد للفرنسيين، الذين اتخذوا ذلك حجة لتدميرها وإقامة بدلها مؤسسات، وطرق عمومية، كما شارك في لجنة التعويضات الفرنسية لتعويض الأشخاص الذين هدمت ممتلكاتهم بحجة المصلحة العامة، وفيها بذل حمدان جهودا لخدمة إخوانه الجزائريين، ولكن الاستعمار الفرنسي تفلن لنوايا الأعضاء الجزائريين المشاركين في هذه اللجنة فحلها، وأغلق باب التعويضات. بعد ذلك شارك كوسيط بين أحمد باي، والفرنسيين وأرسل إلى الجنرال سولت مذكرة يصف فيها التجاوزات التي قام بها الفرنسيون في الجزائر، فكان من نتائج هذه المذكرة إنشاء اللجنة الإفريقية للبحث عن الأوضاع في الجزائر. وفي باريس راسل السلطان العثماني وناشده بالتدخل لإنقاذ الشعب الجزائري ثم غادر باريس نحو القسطنطينية في عام 1836 وتوفي هناك ما بين 1840-1845 (وثائق المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954).

قامت الحكومة الفرنسية تحت قيادة شارل ديغول في 02 أكتوبر 1958، بإطلاق مشروع قسنطينة الاقتصادي والاجتماعي، أسوة بمشروع مارشال الذي أطلقته الولايات المتحدة الاميركية مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا الغربية، وذلك بغرض تجفيف منابع الثورة وفصلها عن الشعب وقطع الطريق أمام قيام دولة جزائرية ذات سيادة.

وضع مشروع قسنطينة لتحقيق المشاريع التالية في ظرف 5 سنوات، والمتمثلة في بناء 200 ألف مسكن لإيواء مليون شخص، وتوزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الجزائريين، مع توظيف الجزائريين ضمن إطار الدولة الفرنسية بنسبة 10% في الإدارة والجيش والتعليم، إضافة إلى الشروع في تعليم 1.5 مليون طفل في المدارس من بين

الأطفال الذين بلغوا سن التعليم، وأمر بتسوية المرتبات والأجور في الجزائر مع مرتبات وأجور فرنسا، والعمل على إيجاد 400 ألف وظيفة جديدة، بالتوازي مع عملية تصنيع واسعة في الجزائر. هذا وأعلن بان المشروع سيمول بألفي مليار فرنك فرنسي خلال السنوات الخمس المقبلة أي 400 مليار فرنك في العام، وبحكم أن المشروع في حد ذاته كان يهدف إلى فصل الشعب عن الثوار فإنه لم يحقق أهدافه.

بالرغم ما أتى به المشروع من حوافز اقتصادية، ومشاريع اجتماعية إلا أن أطراف الشعب الجزائري رفضته، لأنه لم يكن نابعا من أصالتها، إضافة إلى أن مضامينه لم تأتي في وقت سابق عندما كان أفراد الشعب بحاجة إليها، بل أتت في ظرف ووقت غير مناسبين عكس توجهاته وقناعاته (<http://www.m-moudjahidine.dz>).

أما المثال الآخر فغداة الاستقلال الوطني للجزائر عام 1962، قام العمال وبطريقة تلقائية بعملية تسيير للمنشآت التي فر المستعمر وتركها خرابا، هذه المبادرة العفوية تنم على التجذر القيمي للفرد الجزائري، بالرغم من التشويه الذي تعرض له، والقمع الذي سلط عليه لإجباره على التخلي عن قيمه الأصيلة وتغييرها بأخرى دخيلة (صالح، 2004، ص 06).

إضافة إلى هذا يجب أن نذكر المقاومة الشعبية، التي قام بها الجزائريون منذ دخول المستعمر الفرنسي أرضهم، والتي امتدت حتى خروجه والدالة على رفض صريح وعدم تقبل لما أتى به من أساليب وسلوكيات وقيم غريبة عنهم، أدت إلى ابتكار طرق لكيفية مواجهتها، ونذكر في هذا المجال محافظة جل أفراد الشعب عن الأحكام الدينية فيما يخص الأحوال الشخصية من زواج وميراث وتنظيم معاملات تجارية...، إضافة إلى التمسك بأحكام الشريعة بخصوص العبادات من صلاة وصوم وزكاة...

رغم تعرض اللغة العربية للتضييق والتهميش والإلغاء، إلا أنها بقيت صامدة في وجه كل ذلك، بفضل تجند العديد من الوطنيين الأحرار، المتمسكين بقيمهم الأصيلة، في مواجهة كل مشاريع القضاء عليها، بالمحافظة عليها عن طريق الكتاتيب، ومدارس الإخلاص التابعة لجمعية العلماء المسلمين، وكذا بواسطة الصحف الناطقة بالعربية (سعداوي، 2000، ص 42 و 68).

الخاتمة:

إن تحديث المجتمع وبعث نهضة اجتماعية واقتصادية فيه، تمر من خلال إعادة نظر

جريئة في عمل وسير المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، بالتركيز على مضمون ما تقوم به من وظائف وادوار، ويأتي ذلك عن طريق تحرير الأفراد والجماعات من قيود وتصورات جامدة ناتجة عن تقليد أعمى للغرب، وتنكر واضح للإرث الحضاري المتجذر للمجتمع من طرف النخب الحاكمة. كما تستند إلى قواعد ضبط واضحة ودقيقة تحدد مكانة ودور كل فرد، بتوضيح العلاقات العامة بينه وبين مختلف المؤسسات بالاستعمال الجيد لوسائل الاتصال معه، مع احترام ثقافة المجتمع، والعمل بأفكارها وتطبيقها ميدانيا. إن درجة النجاح تتوقف على عمق التغيرات، التي تحدث من خلال تحريك المادة الرمادية لأفراد الشعب وفي أساليب التنظيم والتسيير، وخاصة في هياكل الإدارات العمومية، والمؤسسات المالية، فالضرورة الملحة اليوم تتمثل في إنهاء تلك الأساليب البالية، والأخذ برأي أفراد المجتمع بكل أطرافه قصد اعتماد نموذجاً قيمياً نابعا من قيمه وثقافته مجتمعه، إضافة إلى القيام بتحديد سياسة عامة تعتمد بالأساس على الالتزام بالقيم والمبادئ الاجتماعية والثقافية، وتبني قيم وسلوك الفعل الاجتماعي وخاصة الأخلاق المهنية والاحترافية، ولا يتحقق ذلك إلا بالرجوع إلى إشراك الفرد في القرار وتبني آرائه وتصوراته النابعة من ثقافة مجتمعه، ليتمكن من الخروج من التخلف ورسم مكانا لائقا ضمن هذا العالم، والانطلاق بواسطة قوة الإبداع الكامنة، لمواجهة تحديات العصر بدل الهروب منها، وعدم الاكتفاء بمظاهر آنية تؤدي في الحقيقة إلى الانغلاق بدل الانفتاح وتطوير المجتمع.

الهوامش:

1- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1979، ص 88 إلى 110.

2- Gilles Ferréol, Philippe Cauche, Jean –Marie Duprez, Nicole Gadrey, Michel Simon, Dictionnaire De Sociologie, ARMAND COLIN, 3^{ème} édition, Paris, 2004, p248 .

3- مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1986، ص 89.

4- Djamel Guerid, L'exception Algérienne, La modernisation à l'épreuve

de la société, édition Casbah, Alger, 2007, p127.

5- الزبير عروس، محاضرات في نظريات علم الاجتماع لطلبة الماجستير، غير مطبوعة، جامعة الجزائر، 2008.

Edts ENAL, Alger, HARBI, le FLN mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir 1945-1962,

6- MOHAMED 1993 , p 327.

- مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1986، ص 36 إلى 74.

8- وثائق المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 <http://www.1novembre54.com>.

9- <http://www.m-moudjahidine.dz>

10- صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص 06.

11- عبد الكريم سعداوي، الأزمة السياسية والاجتماعية في الجزائر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 42 و 68.